والاصار واتفقوا باتفاق اهل الاسلام في كتاب الله تعالى حتى انه جاحدا في اول فان
الناس اختلفوا في معنى بسم الله الرحمن الرحيم فمنهم من قال المضمر وهو الابتداء والخبر ومنهم
من اخره وكذلك الحمد لله رب العالمين قالوا معناه قولوا الحمد لله رب العالمين فالاضمار مبني
عليه وان المعتزلة اتفقوا على حسن المعارض مع انه لا معنى لها الا الخبر الذي يكون ظاهره
لن يا ولكنه عقل اضمار شرط خاص وقيل خاص يكون صدقا واذا كان كذلك ثبت
انه لا يمكن تفسير الكذب الممتنع على الله تعالى بالوجه الاول واما التفسير الثاني فنقول نسلم
انه قبيح مستحيل الوقوع ولكنه غير ممكن الوجود لانه لا خبر يفرض كونه كذبا الا وهو حال مبني
اضمر نافيه زيادة او نقصانا صار صدقا وعلى هذا التقدير يرتفع الامان عن جميع ظواهر
الكتاب والسنة فان قلت اذا كان مراد الله غير ظواهرها فالواجب ان يبينها والا كان
ذلك تلبيسا وهو غير جائز ولانا جوزنا ذلك لم يكن في كلام الله تعالى فائدة فنكون عبثا وهو
غير جائز قلت الجواب عن الاول ما الذي يريد بكونه تلبيسا ان عنيت به انه تعالى فعل
فعلا لا احتمال الا التجهيل او التلبيس فهو غير لازم لانه تعالى لما قرر في عقول المكلفين ان اللفظ
المطلق جاز ان يذكر ويراد به المقيد بقيد غير مذكور معه ثم اكد ذلك بان بين للمكلف
وقوع ذلك في اكثر الايات والاخبار فلو قطع المكلف بمقتضى الظاهر كان ذلك المكلف
في ذلك الجهل من قبل نفسه لا من قبل الله تعالى حيث قطع لا في موضع القطع ولهذا كما
نقول في انزال المتشابهات فانها وان كانت موهمة للجهل الا انها لما لم تكن متعينة
لظواهرها بل كان فيها احتمال الغير تلك الظواهر الباطلة لا جرم كان القطع بذلك
تقصيرا من المكلف لا تلبيسا من الله تعالى وكذا الثاني لو سلمنا دلالة على انه لابد لله تعالى
في كل فعل من غرض معين لكن لم قلت انه لا غرض من تلك الظواهر الا فهم معانيها الظاهرة
الجلية انه ليس الغرض من انزال المتشابهات فهم ظواهرها بل الغرض من انزالها امور
اخر فلم لا يجوز ان يكون هنا لذلك فان قلت جواز انزال المتشابهات مشروط بان يكون
الدليل قائما على امتناع ما اشعر به ظاهر اللفظ فما لم يتحقق هذا الشرط لم يكن انزال
المتشابه جائزا قلت لا نسلم ان انزال المتشابه غير مشروط بكون الدليل المبطل للظاهر
معلوما للسامع بل هو مشروط بان يكون ذلك الدليل موجودا في نفسه سواء علمه
السامع لذلك المتشابه او لم يعلمه واذا كان كذلك كما لم يعلم السامع انه ليس في نفس
الامر دليل مبطل لذلك لا يمكنه اجراؤه على ظاهره ثم لا يكفي في العلم بعدم الدليل
العقلي المبطل للظاهر عدم العلم بهذا الدليل المبطل لانا بينا في الكتب الكلامية
انه لا يلزم من عدم العلم بالشيء العلم بعدم الشيء واذا كان كذلك فالظاهر يحتمل الاول
يجوز ان يكون هناك دليل عقلي وتعالى يمنع من حمله على ظاهره واذا كان هذا [illegible] قائما
لم يبق الوثوق بشيء من الظواهر على مذهب المعتزلة البتة ولما بينا ضعف هذه الطرق
فالذي يعول عليه في المسالة ان الصادق اكمل من الكاذب والعلم به ضروري فلو كان

ن الله تعالى كاذبا [illegible] الواحد منا حال كونه صادقا افضل واكمل
من الله تعالى وذلك معلوم البطلان بالضرورة فوجب القطع بكون الله تعالى صادقا وهو
المطلوب الرابع خبر الرسول عليه السلام قال الغزالي دليل صدقه دلالة المعجز على صدقه
مع استحالة ظهور المعجز على الكاذبين ان ذلك لو كان ممكنا لعجز الله تعالى عن تصديق رسله
والقائل ان يقول لو كان يلزم من اقتدار الله تعالى على اظهار المعجز على يد الكاذب عجز الله تعالى
عن تصديق الرسول فكذلك يلزم من عدم اقتداره عليه عجزه فلم كان نفي احد العجزين
اولى من الاخر وايضا اذا فرضنا ان الله تعالى قادر على اقامة المعجز على يد الكاذب ثم هذا
الفرض اما ان يكون تصديق الرسول ممكنا او لا يكون فان امكن بطل قوله انه يلزم من قدرة
الله تعالى على اظهار المعجز على يد الكاذب عجزه عن تصديق الرسول وان لم يكن ذلك ممكنا لم يلزم
العجز لان العجز انما يتقرر عما يصح ان يكون مقدورا في نفسه الا ترى ان الله تعالى لا يوصف
بالعجز عن خلق نفسه وايضا فاذا استحال ان يقدر الله تعالى على تصديق رسله الا
اذا استحال منه اظهار المعجز على يد الكاذب وجب ان يبطل اولا ان ذلك هل هو محال
ام لا وان يستدل باستحالة [illegible] على تصديق الرسول على علم قدرته على اظهاره على يد
الكاذب لان ذلك تصحيح الاصل بالفرع وهو دور وايضا اذا تاملنا علمنا ان ذلك
غير ممتنع لان قلب العصا حية لما كان مقدورا لله تعالى وممكنا في نفسه ولم يقبح
من الله تعالى فعله في شيء من الاوقات ولا بشيء من الجهات فبان قال [illegible]
الله يستحيل ان ينقلب الممكن ممتنعا والمقدور معجوزا سلمنا ذلك لكن المعجز يدل على
كونه صادقا في ادعاء الرسالة فقط او على صدقه في كل ما يخبر عنه ع م بيانه ان الرجل
لما ادعى الرسالة وافقه المعجز كان المعجز دالا على صدقه في ادعائه وهو كونه رسولا لا على
صدقه في غير ما ادعاه فان الرسول ما ادعى كونه صادقا في جميع الامور او انه يعلم انه ادعى
الصدق في كل الامور فاذن هذا المطلوب لا يتم الا باقامة الدلالة على انه ادعى كونه صادقا
في جميع ما يخبر عنه ثم اقام المعجز عليه وذلك لا يكفي فيه قيام المعجز على ادعاء الرسالة وكيف
والعلماء اختلفوا في جواز الصغائر على الانبياء بل جوز بعضهم الكبائر عليهم واتفقوا
على جواز السهو والنسيان بل الصواب ان يقال انه ظهر المعجز عقيب ادعاء الصدق
في كل ما يخبر عنه وجب الجزم بتصديقه فيه في الكل والانفع العلم المدعى الخامس خبر كل الامة عن
الشيء يجب ان يكون صدقا فالعلماء اتفقوا على ان الاجماع حجة السادس خبر الجمع العظيم
عن الصفات التي [illegible] من السهو والنفرة لا يجوز ان يكون كذبا وايضا الجمع العظيم
البالغ الى حد التواتر اذا اخبر كل واحد منهم عن شيء غير ما اخبر عنه صاحبه فلابد وان
يقع فيها ما يكون صدقا ولذلك يقطع بان في الاخبار المروية عنه عليه السلام على تبيين الحال
ما هو قوله وان كنا لا نعرف ذلك بعينه السابع اختلفوا في ان القرائن هل تدل على
صدق الخبر ام لا فذهب النظام وامام الحرمين والغزالي اليه والباقون انكروه

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)